مستوى الوعي بإلزامية التعليم لدى أولياء الأمور في لواء عين الباشا في ضوء القانون الأردني واتجاهاتهم نحوها.

The level of Awareness of Compulsory Education Among bArents in Ain al-Basha District in the light of Jordanian law and their Attitudes towards it

الباحث: الباحث: رامي محمد عارف أبوعناب

وزارة التربية والتعليم مديرية جرش، رئيس قسم الرقابة الداخلية، الأردن

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٣/١٠/٢٢ تاريخ القبول: ٢٠٢٣/١٠/٢٤ تاريخ النشر: ٢٠٢٣/١١/١٥

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مستوى الوعي بإلزامية التعليم لدى أولياء الأمور في لواء عين الباشا في ضوء القانون الأردني واتجاهاتهم نحوها، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت عينة الدراسة من (٨٤٢) ولي أمر، حيث تم إعداد استبيان لقياس الوعي بإلزامية التعليم، وقياس الاتجاهات نحو التعليم الالزامي، وتم التحقق من مؤشرات صدقها وثباتها، وتوصلت الدراسة إلى أن وزارة التربية تتابع حالات التسرب في مدارسها حيث أن جميع المعاهدات الدولية والمواثيق تقر الحق في التعليم وبالتالي تقوم الحكومة بالإشراف على المدارس كما تخضع المدارس الحكومية لرقابة وزارة التربية والتعليم في برامجها وتوجيهها، حيث يؤثر الزامية التعليم إيجاباً على الدولة بكل مكوناتها ومؤسساتها كما أنها تشمل جميع الطلبة في المرحلة الأساسية، وأوصت الدراسة بالتوعية المجتمعية حول قضية التسرب المدرسي وتبعاتها، ووضع البرامج التوعوية للطلبة وأولياء الامور حول الآثار السلبية المترتبة على حياتهم نتيجة التسرب، وضرورة ايجاد آليات تنفيذية تمنح الوزارة اذرع تنفيذية مناسبة لتطبيق الزامية التعليم.

الكلمات المفتاحية: الزامية التعليم، الوعي بإلزامية التعليم، الاتجاهات نحو الزامية التعليم. القانون الأردني.

Abstract

The aim of this study was to identify the level of awareness of compulsory education among parents in Ain al-Pasha Brigade in the light of Jordanian law and their attitudes towards it, the descriptive analytical curriculum was used, and the study sample consisted of (842) parents, where a questionnaire was prepared to measure awareness of compulsory education, and to measure trends towards compulsory education, and the indicators of government schools to monitor the Ministry of education in their programs and guidance, where it affects The study recommended community awareness on the issue of school dropout and its consequences, and the development of awareness programs for students and parents about the negative effects on their lives as a result of dropout, and the need to find executive mechanisms to give the ministry appropriate executive arms to implement Compulsory Education.

Keywords: Compulsory Education, Awareness of Compulsory Education, Trends Towards Compulsory Education. Jordanian Law

المقدمة":

يُعتبر التعليم حجر الزاوية في تحقيق التنمية المستدامة، ومن هذا المنطلق تسعى الدول لتطوير أنظمتها التعليمية بشكل مستمر. وعلى مر الزمان، أصبحت المجتمعات أكثر تركيزًا على تطوير نظم التعليم والمناهج بهدف تحسين النتائج التعليمية وتحقيق أفضل الأداء. فنرى العديد من الدول قد وضعت الأسس لتعليم أساسي قوي كجزء من مساعي التطوير والتجديد، وهذا مكن الطلاب من الانتقال من تعليم تقليدي إلى تعليم أكثر تفاعلية يركز على احتياجات الطلاب وتطورهم (الحربي، ٢٠١٩).

ولا يقتصر دور التعليم على الجانب المعرفي فقط، بل يُعتبر أداة فعالة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. هذا الاعتراف بأهمية التعليم دفع القيادات التعليمية لتخصيص المزيد من الموارد والاستثمار في هذا المجال. ومع ذلك، هناك تحديات تواجه التعليم مثل مشكلة التسرب المدرسي، التي تعد من أبرز المشكلات التي تواجه النظام التعليمي والتي يجب مواجهتها (أبو عسكر، ٢٠٠٩).

وفي المملكة الأردنية الهاشمية، يُعتبر التعليم حقًا مكفولًا حتى سن الـ ١٦ وهو مجاني في المراحل الأساسية والثانوية. تحظى هذه الحقوق بتأكيد واضح في العديد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية والإقليمية. فعلى سبيل المثال، شدد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي أصدرته الأمم المتحدة في عام ١٩٤٨، على أن التعليم يجب أن يكون مجانيًا في مراحله الأولى والأساسية، وأنه يجب أن يعتبر إلزاميًا. وهذا وفقًا للمادة ٢٦ من الإعلان (الأمم المتحدة، ١٩٤٨)

وما يُضيف قيمة خاصة لحق التعليم هو أنه يُعزز الوعي حول الحقوق الأخرى. فالإنسان المتعلم قادر على التعرف على حقوقه، والدفاع عنها في حال تعرضت للانتهاك. وبالإضافة إلى ذلك، يُتيح التعليم للفرد وأولياء الأمور الاختيار بين مختلف أنواع التعليم التي تلبي احتياجاتهم، بما في ذلك التوجهات الدينية والفكرية، شرط أن تتوافق هذه المؤسسات مع المعايير المحددة من قبل الدولة (الأمم المتحدة، ١٩٤٨). وفي هذا السياق، يُظهر حق التعليم أهميته الفعلية في تحقيق التقدم والازدهار للمجتمع، مما يجعل من الضروري رصد ومتابعة المؤشرات المتعلقة بتحقيق هذا الحق.

١-٢مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

تواجه الكثير من الأنظمة التعليمية، بما في ذلك النظام التعليمي في الأردن، مشكلات متنوعة، من أبرزها مشكلة التسرب المدرسي خلال فترة التعليم الإلزامي. هذه المشكلة تظهر عندما يغادر الطلاب المدارس قبل بلوغهم السادسة عشرة من العمر، مما يؤدي إلى فقدان قوة بشرية ذات قيمة قد تساهم في تطور المجتمع. ورغم التأكيدات التي يقدمها الدستور الأردني وقوانين وزارة التربية والتعليم على أهمية وإلزامية التعليم الأساسي، إلا أن هناك نسبة معينة من الطلاب الذين يغادرون المدارس مبكرًا، مخالفين بذلك للقوانين والاتفاقيات الدولية المتعلقة بالتعليم (أسس النجاح والإكمال والرسوب، 2022). وقد أظهرت الإحصائيات السنوية للمجلس الأعلى للسكان الأردني أن التسرب المدرسي يمثل تحديًا جوهريًا في النظام التعليمي، حيث تشير الأرقام إلى تسرب ما يقرب من ٤٣٩٦١ طالبًا وطالبة خلال السنوات التسع الأخيرة (العماوي، ٢٠٢٠).

ومن ناحية أخرى، أشارت دراسة أجراها العساف في ٢٠١٨ إلى وجود نقص في تغطية الأسر غير الأردنية المقيمة ضمن الإطار القانوني المتعلق بالتعليم، الأمر الذي قد يزيد من نسبة غير المتعلمين، خاصة في ظل وجود عدد كبير من هذه الأسر في الأردن. فعندما يقرر الطالب مغادرة المدرسة ويتخذ قرارًا داخليًا بعدم العودة إليها، فإن هذا يدعو الخبراء والباحثين في العلوم الاجتماعية لاستقصاء هذه الظاهرة. لذا يجب دراسة هذه المشكلة وفحصها لفهم الدوافع والأسباب التي تقف وراء هذا القرار المؤثر على المجتمع. حيث يمكن تلخيص مشكلة الدراسة بالسؤال الرئيس الاتي:

ما هو مستوى الوعي بإلزامية التعليم لدى أولياء الأمور في لواء عين الباشا في ضوء القانون الأردني واتجاهاتهم نحوها.

وينبثق عن هذا السؤال مجموعة من الأسئلة الفرعية :

١. ما هو مستوى الوعي بإلزامية التعليم لدى أولياء الأمور في لواء عين الباشا في ضوء القانون الأردني؟

٢. ما هو مستوى اتجاهات أولياء الأمور في لواء عين الباشا نحو إلزامية التعليم في ضوء القانون الأردني؟

٣. ما اثر مستوى الوعي بإلزامية التعليم لدى أولياء الأمور في لواء عين الباشا في ضوء القانون الأردني واتجاهاتهم نحوه تعزى لمتغيرات (الجنس، المستوى التعليمي، الدخل الشهري، مكان السكن)؟

٤. هل توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الوعي بإلزامية التعليم لدى أولياء الأمور في لواء عين الباشا في ضوء القانون الأردني واتجاهاتهم نحوه؟

١-٣: أهمية الدراسة :

الأهمية العلمية

لهذه الدراسة دور في بيان أهمية زيادة الوعي بالزامية التعليم لدى أولياء الأمور في لواء عين الباشا في ضوء القانون الأردني واتجاهاتهم نحوها، وربما تسهم في ابراز مدى تأثير الوعي بالزامية التعليم ، كما تساهم هذه الدراسة في توفير آفاق علمية وبحثية للباحثين في مجال التعليم. كما تسهم هذه الدراسة اسهاما تربويا للمكتبة العربية للبحوث والدراسات التربوية وتعزز من أهمية استخدام التقنية في التعليم.

الأهمية التطبيقية

تظهر الأهمية التطبيقية من خلال فحصنا للأحكام القانونية والاتفاقيات الدولية التي تضمن حق كل تلميذ في الحصول على التعليم، مع التأكيد على الآثار القانونية التي قد تنشأ عن تقاعس الأسرة في تحقيق حق تعليم أبنائها. من الجانب العملي، يمكن لنتائج هذا البحث أن توجه الجهات المعنية والمسؤولين القانونيين والتربويين في تشكيل تشريع يتعلق بإلزامية التعليم، متطابقاً مع تطلعات المجتمع الأردني، مع تضمين عقوبات سواء كانت مادية أو غير مادية، و النظر في حالات الأسر ذات الدخل المحدود. ومن الممكن أن يسهم تحديث وتفعيل قانون إلزامية التعليم في تحسين جودة النتائج التعليمية، مما يعود بالنفع على مستقبل التعليم في الأردن

١-٤ أهداف الدراسة

يتمثل الهدف الرئيس لهذه الدراسة في بيان مستوى الوعي بإلزامية التعليم لدى أولياء الأمور في لواء عين الباشا في ضوء القانون الأردني واتجاهاتهم نحوها.

ويتمحور عن هذا الهدف مجموعة من الأهداف الفرعية تتمثل فيما يلي:

١. بيان مستوى الوعي بإلزامية التعليم لدى أولياء الأمور في لواء عين الباشا في ضوء القانون الأردني.

٢. بيان مستوى اتجاهات أولياء الأمور في لواء عين الباشا نحو إلزامية التعليم في ضوء القانون الأردني.

٣. بيان أثر مستوى الوعي بإلزامية التعليم لدى أولياء الأمور في لواء عين الباشا في ضوء القانون الأردني واتجاهاتهم نحوه تعزى لمتغيرات (الجنس، المستوى التعليمي، الدخل الشهري، مكان السكن)

١-٥ نموذج وفرضيات الدراسة

في ضوء مراجعة الأدبيات السابقة، واستنادا إلى المراجع ذات الصلة، تم تطوير نموذج دراسة يوضح العلاقة بين متغيرات الدراسة كما هو موضح في الشكل (١)

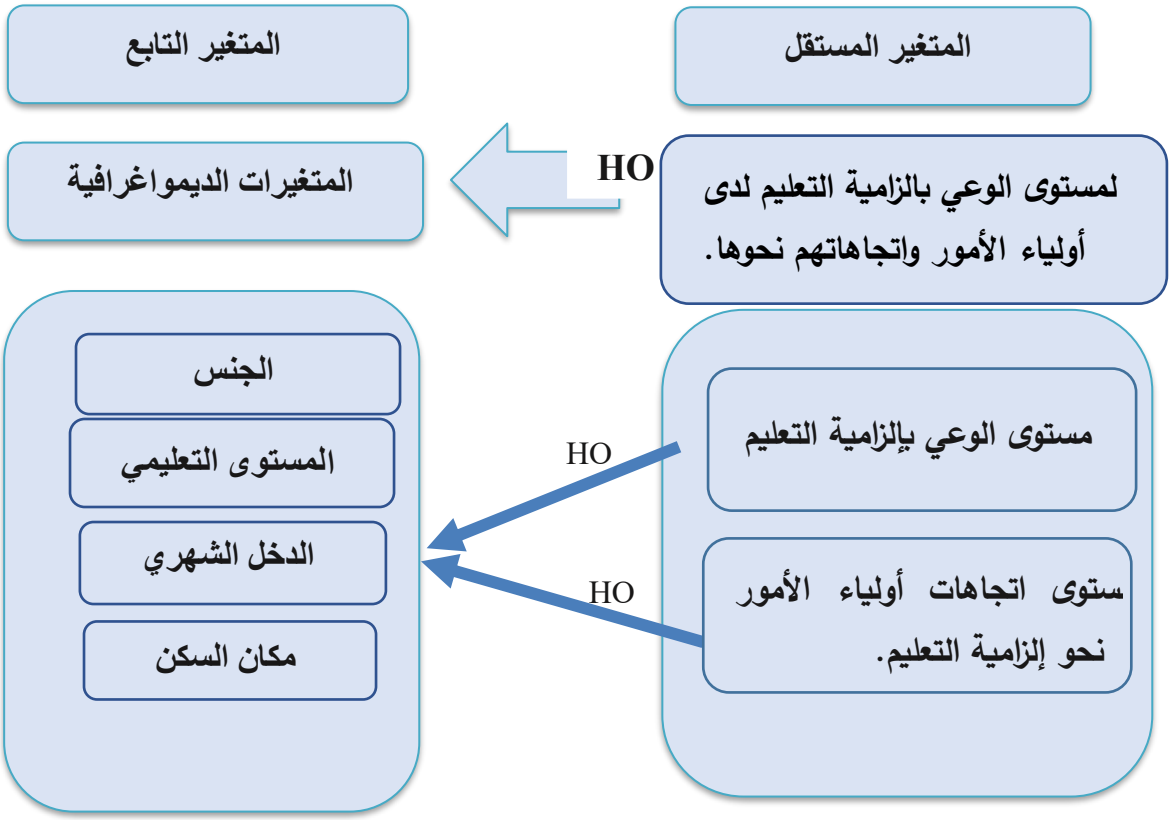

بناءً على أسئلة مشكلة الدراسة، وأهدافها، وبناءً على ما تقدّم، يمكن صياغة الفرضيّة لكي تتلاءم مع متغيرات الدراسة:

- **الفرضية الرئيسية الأولى (H01): لا يوجد أثر ذات دلاله إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) لمستوى الوعي بالزامية التعليم لدى أولياء الأمور اعتمادا على المتغيرات الديموغرافية (الجنس، المستوى التعليمي، الدخل الشهري، مكان السكن). في لواء عين الباشا في ضوء القانون الأردني واتجاهاتهم نحوها.**

وتنبثق عنها الفرضيّات الفرعية التالية:

$H_{01.1}$: لا يوجد اثر ذات دلاله إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) لمستوى الوعي بالزامية التعليم وفقا للمتغيرات الديموغرافية (الجنس، المستوى التعليمي، الدخل الشهري، مكان السكن) في لواء عين الباشا في الأردن.

$H_{01.2}$: لا يوجد اثر ذات دلاله إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) لمستوى اتجاهات أولياء الأمور نحو إلزامية التعليم، وفقا للمتغيرات الديموغرافية (الجنس، المستوى التعليمي، الدخل الشهري، مكان السكن) في لواء عين الباشا في الأردن.

١-٦ حدود الدراسة:

تحدّدت الدّراسة الحالية بالحدود الآتية:

- الحدود الموضوعية: تقتصر هذه الدراسة على مستوى الوعي بإلزامية التعليم لدى أولياء الأمور في لواء عين الباشا في ضوء القانون الأردني واتجاهاتهم نحوها.

- الحدود الزمانية: العام 2023م في الفترة من ١/82023 ولغاية ١١/9/ 2023م.

- الحدود المكانية: لواء عين الباشا في الأردن.

- الحدود البشرية: أولياء الامور من كلا الجنسين ممن لهم أبناء.

١-٧ مصطلحات الدراسة

- التعليم الإلزامي :هو الفترة التعليمية التي تبدأ من الصف الأول الأساسي وتنتهي في الصف العاشر.

- الحماية القانونية :هي تلك الإجراءات التي يوفرها القانون لمنع المواطن من التعرض لخطأ ما.

- القانون الأردني :تتألف من مجموعة نصوص تشريعية مستندة إلى الشريعة الإسلامية والأحكام الدولية لضمان حقوق الأفراد ومحاسبة المخالفين والمتجاوزين.

- الوعي بإلزامية التعليم: يشير إلى مدى استيعاب الشخص للقوانين المتعلقة بالتعليم الواجب الواردة في الدستور والتشريعات، والتبعات المحتملة من عدم الالتزام بهذه القوانين من تدابير وعواقب.

- الاتجاهات هي: مجموعة من السلوكيات ذات العلاقة باستجابة أولياء الامور نحو إلزامية التعليم في القانون الأردني سواء بالقبول أم بالرفض، ويقاس بالدرجة التي يحصل عليها المستجيب على استبيان الاتجاه المستخدم في هذه الدراسة.

ثانيا: الإطار النظري والدراسات السابقة

٢-١ التعليم الإلزامي وأسباب عدم التحاق الطلاب بالمدارس

٢-١-١ مفهوم التعليم الإلزامي

وفقًا للتشريعات التربوية في الأردن، يُعد التعليم الإلزامي هو الحد الأدنى من المعرفة والمهارات التي تعتبرها الدولة ضرورية لنشرها بين مواطنيها. ويمتاز هذا التعليم بأنه يتغير على اختلاف المدة والمستويات التعليمية من دولة لأخرى. في هذا السياق، يتم وضع المتعلم في قلب هذا النظام، وهو الطالب الذي ينتسب إلى المراحل الابتدائية والمتوسطة، ويتابع دراسته بانتظام في مؤسسة تعليمية رسمية بعد تسجيله فيها.

تعريف المنظمة العالمية لرعاية الطفولة ولأمومة، اليونيسف:(هو التعليم المطلوب للمشاركة في الأنشطة الاقتصادية ، والاجتماعية ، والسياسية، ويشمل محو الأمية الوظيفية التي تجمع بين الحساب والكتابة القراءة، والمهارات و المعارف اللازمة للنشاط الإنتاجي ورعاية الطلاب ، والتغذية ، والعناية بالصحة والنظافة الشخصية، وتخطيط الأسرة وتنظيمها، والخبرات اللازمة للإسهام في تطور المجتمع.).

تتنوع العوائق التي تحول دون التحاق الطلاب بالتعليم الإلزامي وتشمل عوامل اجتماعية واقتصادية وشخصية. ومن الأمور الملموسة، الحرمان المادي، حيث يجد الكثيرون من الطلاب أنفسهم غير قادرين على التحاق بالمدرسة بسبب ظروفهم الاقتصادية، فالعائلات الفقيرة قد تجد صعوبة في توفير الموارد اللازمة لتعليم أبنائها، خصوصًا إذا كانت ترى أن التكاليف المرتبطة بالتعليم تتجاوز الفوائد المتوقعة. وتُظهر العائلات الكبيرة والممتدة نسبة تسرب أكبر، نتيجة لصعوبة متابعة التقدم الدراسي لجميع الأبناء، خصوصًا إذا كان الأهل يواجهون تحديات في توزيع الاهتمام بين أفراد العائلة. من ناحية أخرى، تلعب سمات الشخصية دورًا مهمًا في التحصيل الدراسي، فالطلاب ذوو الوعي المرتفع غالبًا ما يكونون أكثر استمرارية في التعليم. وعند فحص العوامل المؤثرة، نجد أن بعضها يتعلق بالأسرة والطالب نفسه، من حيث الدعم الأسري والصحة ودافعية الطالب، في حين تتعلق عوامل أخرى بالمجتمع والظروف الاقتصادية وعدم التنسيق بين المدرسة والأسرة. وهناك أيضًا عوامل مرتبطة مباشرة بالمؤسسة التعليمية، مثل جودة التعليم وتكرار الرسوب. في المجمل، تظل عوامل التسرب المدرسي معقدة ومتشابكة، تتراوح بين الظروف الشخصية للطالب وظروف الأسرة والمدرسة (الحسبان ،٢٠١٢)

٢-١-٢ التعليم الإلزامي ضمن الاتفاقيات الدولية والتشريعات الأردنية

إلزامية التعليم في المواثيق الدولية

تمثل الزامية التعليم قاعدة أساسية معترف بها في الكثير من دول العالم. تم تسليط الضوء على هذا الحق في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أصدرته الأمم المتحدة في عام ١٩٤٨، حيث أكدت المادة ٢٦ على أهمية التعليم كحق غير قابل للتفويت لكل فرد كما يلي:

١. كل إنسان لديه الحق في تلقي التعليم، ويجب أن يتم تقديم التعليم في مراحله الأولية بصفة مجانية وإلزامية ، مع ضمان تقديم فرص متكافئة للوصول إلى التعليم الجامعي للجميع بناءً على الجدارة والقدرة.

٢. الأهل لهم الحق في تحديد الأسلوب التربوي الذي يعتبرونه الأمثل لأطفالهم.

العهد الدولي للحقوق الثقافية والاجتماعية والاقتصادية يشدد في المادة ١٣ على ما يأتي:

١. تقر الدول بأساسية حق التعليم لكل إنسان، معتبرة التربية أداة لتحقيق تطور الفرد وتقديره لقيمته البشرية.

٢. توافق الدول الأطراف على ضرورة تحقيق هذا الحق من خلال ضمان وصول جميع الأشخاص إلى التعليم الابتدائي وتقديمه بصفة مجانية وإلزامية و العمل على دعم وتعزيز التعليم الثانوي، وجعله متاحًا بشكل مجاني قدر الإمكان و التأكيد على فتح أبواب التعليم العالي للجميع، مع التوجه نحو توفيره مجانًا تدريجياً .

٣. تضمن الدول للأهالي الحق في اختيار المؤسسات التعليمية لأطفالهم بخلاف المؤسسات الرسمية، شرطًا أن تتماشى هذه المؤسسات مع المعايير التعليمية المحددة من قبل الدولة.

حق التعليم يحظى بأهمية بالغة في عدة مستندات دولية معروفة. على سبيل المثال، تركز اتفاقية حقوق الطلبة على هذا الحق، خصوصًا في المادتين ٢٨ و٢٣. حيث تعالج المادة ٢٣ حقوق الطلاب ذوي الإعاقة. ومن جانب آخر، تشدد اتفاقية العمل على القضاء على التمييز ضد النساء، وبالتحديد في المادة ١٠، على ضرورة المساواة في المحتوى التعليمي، وكفاءة المعلمين، وطرق الاختبار، وجودة الموارد التعليمية. وتسعى الاتفاقية للقضاء على أي تصورات نمطية حول أدوار الجنسين في التعليم، من خلال تشجيع التعليم المشترك واستخدام التقنيات التعليمية التي تعزز هذه الفكرة.

من خلال ما تم استعراضه، يمكن تلخيص النقاط الرئيسية في الوثائق الدولية كالتالي:

ضرورة توفير التعليم الأساسي للجميع بشكل مجاني وإلزامي.

- ضمان الحصول على التعليم دون أي تمييز بناءً على العرق، اللون، الدين، الجنس أو الإعاقة.
- السعي لجعل التعليم العالي في متناول الجميع بمعايير عادلة ومتساوية.
- السعي لتقديم تعليم ذو جودة عالية يتواكب مع التطورات الحالية ويحترم معايير حقوق الإنسان وقيم العدالة والسلام.
- تأكيد على حق الأهل في اختيار ما يناسب أطفالهم من نظم تعليمية.

إلزامية التعليم في القانون الأردني

في المادة (٩) من قانون التعليم والتربية رقم (٣) للعام ١٩٩٤ وما تم تحديثه بخصوص التعليم الأساسي، جاءت الأحكام كالتالي :

أ- يُظهر التعليم الأساسي أهميته كأساس للمسيرة التعليمية، وهو الركيزة الرئيسية لصقل الوحدة الوطنية وتطوير المهارات والتوجيهات الفردية، من خلال مراعاة الميول والقدرات الشخصية للطلاب .

ب- تسعى هذه المرحلة إلى إنجاز أبرز أهداف التربية، بما يضمن تكوين الفرد بجميع جوانب شخصيته، سواء كانت بدنية، ذهنية، روحية، معنوية أو اجتماعية.

وفقًا للمادة (١٠) من قانون التربية والتعليم رقم (٣) للعام ١٩٩٤ والتعديلات التي تمت له، بخصوص مرحلة التعليم الأساسي، جاء في النص ما يلي:

أ- في المؤسسات التعليمية الحكومية، يُعتبر التعليم الأساسي واجبًا وبدون تكلفة

ب- يتم قبول الطفل في المستوى الأول من التعليم الأساسي بمجرد بلوغه السادسة من عمره قبل نهاية شهر كانون الأول للعام الدراسي الذي يتم فيه القبول.

ج- يُحظر إنهاء التعليم للطالب قبل أن يبلغ ستة عشر عامًا، مع وجود استثناءات للحالات الصحية الخاصة بناءً على توصية من اللجنة الطبية المعنية.

يعتبر التعليم الأساسي في الأردن مرحلة إلزامية تستمر لمدة عشر سنوات، تقوم وزارة التعليم بتوزيع الكتب المدرسية الموحدة. وأصبح من الواجب على الجميع متابعة التعليم حتى سن السادسة عشرة ، وتُظهر الدراسات أن الأردن يمتاز بتحقيق التوازن الكامل بين الجنسين فيما يتعلق بالوصول إلى التعليم. وفيما يتعلق بالتمييز بين المناطق الريفية والحضرية، فالأردن من الدول العربية القليلة التي تسجل فروقات طفيفة في هذا المجال.

٢-٣ الدراسات السابقة

تتميز الدراسات السابقة بأنها تشكل أساسًا معرفيًا يوضح السياق والمسار التطوري لأي موضوع بحثي، ومن خلال الإشارة إلى هذه الدراسات، نحصل على رؤية شاملة حول التوجهات والنتائج التي تم التوصل إليها في البحوث السابقة المتعلقة بموضوع البحث الحالي:

في دراسة أجراها اليونسكو في عام ١٩٩٨ تناولت قضايا الهدر في النظام التعليمي المدرسي. أكدت الدراسة على عدم وجود مشكلة في التسرب من المدارس الابتدائية بالدول الصناعية نتيجة لتطبيقها للتعليم الإلزامي. ولكن في البلدان النامية، يعاني الكثيرون من التسرب المبكر من التعليم، حيث يظهر أن ما يقرب من ٢٤ مليون طالب من الذين بدأوا التعليم في ١٩٩٥ قد يتوقفون عن الدراسة قبل الوصول إلى الصف الخامس. وقد أشارت الإحصائيات إلى اختلاف متوسط السنوات التي يحتاجها الطالب لإتمام الصف الخامس، حيث يحتاج الطلاب في الأردن ٥ سنوات، بينما في تشاد يصل إلى ١٤ سنة، وفي المملكة العربية السعودية يبلغ المتوسط ٦,٥ سنة. الدراسة أوضحت أن السياسات المتعلقة بالظروف الاجتماعية والاقتصادية، بالإضافة إلى تغيير السياسات التعليمية، يمكن أن تكون حلاً لتقليل معدلات التسرب من التعليم المدرسي.

في دراسة أجراها "جيسي" في عام ٢٠٠٥، تم التركيز على موقف أولياء الأمور بخصوص التعليم الإلزامي للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في سنغافورة. استندت الدراسة إلى استجابات من ٢٢٥٣ ولي أمر تم جمعها من خلال استبيان مكون من ٢٤ فقرة. أظهرت النتائج تأييد الوالدين بوضوح لفكرة جعل التعليم إلزاميًا لهؤلاء الأطفال. وكانت هموم الآباء ليست مرتبطة فقط بأعمارهم، ولكن أيضًا بعوامل مثل أعمار أطفالهم وحالتهم الاستثنائية وتكلفة النقل والانتظار الطويل. ورأى الآباء أن الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة بحاجة إلى التعليم الإلزامي أكثر من غيرهم من الأطفال.

في دراسة قام بها "أهانهانزو أودوشين" و"بيبي-أديلكون" في عام ٢٠٠٦، تم التركيز على وضع استراتيجيات لتعزيز وتطوير التعليم الابتدائي والثانوي في جمهورية بنين خلال الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٦. استخدمت الدراسة منهجية وصفية بالاعتماد على وثائق مختلفة مثل نتائج الدراسات والوثائق الحكومية وسجلات جلسات البرلمان المتعلقة بالتعليم. من أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي الحاجة إلى جعل التعليم الأساسي إلزاميًا لجميع الأطفال الذين يصلون إلى سن الالتحاق بالمدارس، وذلك لمدة عشر سنوات. كما أكدت الدراسة على ضرورة العمل على تخفيض معدلات الرسوب وتعزيز استمرارية الطلاب في التعليم من خلال تحسين آليات التقييم والتعليم.

في الدراســـة التي أجراها "أومارو وناماتا" في عام ٢٠٠٦، تم التنقيب عن الجهود التي بذلت في تعزيز مبادرة "التعليم للجميع" والتي اعتمدتها الخطة الوطنية. وتم التركيز على تحليل الأنشطة العملية التي تمت لنشر الوعي بشأن هذه المبادرة. ومن أبرز النتائج التي خلصت إليها الدراسة، نجد أن الجهود المبذولة في التوعية أثمرت بفتح ٩٦ مدرســة جديدة. كما شــهدت الفترة ما بين الأعوام ٢٠٠٠ و٢٠٠٢ زيادة ملحوظة في معدل القيد بالمدارس، حيث ارتفع من ٣٤,٢٪ إلى ٤١,٧.%. بالإضافة إلى ذلك، تم التأكيد على تحسن معدل تعليم الفتيات، حيث زاد من ٣٦٪ في عام ١٩٩٤ إلى ٣٩,٢٪ خلال الفترة ما بين الأعوام ١٩٩٤ و١٩٩٩. ولاحظت الدراسة أيضًا تحسن في معدل البقاء في الدراسة، الذي وصل إلى ٥٤٪ في عام ٢٠٠٠. وتُظهر نتائج الدراسة أن الحملات التوعية التي تبنتها الخطة الوطنية كانت ناجحة إلى حد ما في تعزيز التعليم وزيادة فرص الوصول إلى التعليم لفئات أوسع من الطلاب.

في عام ٢٠١٥، قامت "عون" بإجراء بحث يهدف إلى فحص سياسات الإلزامية التعليمية في مختلف دول العالم، ووضع رؤية مقترحة لتنظيم الإلزامية التعليمية في المملكة العربية السعودية. استعانت الدراسة بالأسلوب المقارن الوثائقي لتحليل وثائق وقوانين التعليم في ١٩ دولة، تضمنت ١٠ دول عربية و٩ دول أخرى. أظهرت نتائج الدراسة أن الفترة الزمنية المعتمدة للإلزامية التعليمية في الدول العربية تتراوح بين ٦ و١٨ سنة. كما أوضحت الدراسة أن معظم الدول التي تفرض الإلزامية التعليمية تقوم بفرض عقوبات على الوالدين الذين لا يلتزم أبناؤهم بالدراســة. واســتنادًا إلى التحليل المقارن، اقترحت الدراسة أن يتم تحديد فترة الإلزامية التعليمية في المملكة العربية السعودية بـــ٩ سنوات، معتبرة أن هذه المدة تعتبر مناسبة وتلائم التوجهات الدولية في هذا المجال.

وقامت لوانا وأخريات (٢٠١٥)Ioana et al., بإجراء دراسة للتعمق في معرفة الأسباب التي تقف وراء تجنب التعليم في المدن والريف في رومانيا وعبر جميع المراحل التعليمية. وكشــفت نتائج الدراســة عن عدة عوامل منها: الغياب المتكرر للطلاب، التحديات في الفهم والتعلم، أداء أقل من المتوقع داخل الفصل الدراسي، فقدان الاهتمام أو الدافعية للمشاركة في الأنشطة التعليمية، محدودية موارد الأسرة المالية، المستوى التعليمي المنخفض للآباء، عدم توفر بيئة دراسية مناسبة في المنزل، والتحديات العائلية والتفكك الأسري.

في ٢٠١٧، قام الباحث أحاندو بتنفيذ دراسة استهدفت فحص العوامل الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية التي قد تسبب التسرب الدراسي لتلميذات المرحلة الأساسية. استند المنهج المستخدم في البحث إلى النوع الوصفي المسحي. شملت العينة ١٧٣ من المديرين والمعلمين في كورت ديفوار، وتم تطبيق استبانة عليهم تضمنت ٤٠ فقرة. وكشفت نتائج الدراسة عن عدة عوامل رئيسية تؤدي إلى التسرب، منها: نقص في الإرشاد والتوجيه المدرسي، تكرار الفشل الدراسي للسنوات، الانقطاع في التواصل بين المدرسة والأسرة، والظروف الاقتصادية المحدودة للأسر.

في عام ٢٠١٨، قامت الباحثة العساف بإجراء دراسة استندت إلى مقارنة إلزامية التعليم في الأردن بالمعايير الدولية. بدأت الدراسة بتوضيح مفهوم إلزامية التعليم ومن ثم سلطت الضوء على أسسها الدستورية والدولية. كما ركزت الدراسة على الخصائص الرئيسية للتعليم الإلزامي وفق المعايير الدولية، مثل توافر التعليم وسهولة الوصول إليه وقبوله وقابليته للتكييف. وتم تحليل التشريعات الأردنية المتعلقة بالتعليم الإلزامي لفحص مدى توافقها مع هذه المعايير. واستنتجت الدراسة بضرورة إجراء بعض التعديلات على الدستور الأردني، مثل جعل التعليم إلزاميًا لكل من يقيم في المملكة، والتوصية بإلغاء العقوبات المتعلقة بالإخراج أو الفصل من مرحلة التعليم الإلزامي.

وأنجز وطبال وبن خليفة (٢٠١٩) دراسة استهدفت الوقوف على الجوانب النفسية والاجتماعية والتعليمية التي قد تؤدي إلى انقطاع الطلاب عن المراحل التعليمية الإلزامية. استخدمت الدراسة نهجًا تحليليًا وصفيًا معتمدة على استبيان مصمم خصيصًا لهذا الغرض. وشملت عينة الدراسة ٤٥ طالبًا انقطعوا عن الدراسة في المراحل الابتدائية والمتوسطة. أظهرت النتائج وجود عدة عوامل تدفع الطلاب إلى الابتعاد عن الدراسة. استنادًا إلى هذه النتائج، أكدت الدراسة على ضرورة توجيه الجهود المتكاملة من قبل المؤسسات المعنية لمعالجة هذه القضية في المراحل التعليمية الإلزامية.

في عام ٢٠٢٠، قامت Rastogi بإجراء دراســة تركزت على درجة الوعي لدى أولياء الأمور حول حقوق الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصــة وفقًا لقانون التعليم المجاني والإلزامي. يشــدد القانون على توفير التعليم المجاني والإلزامي للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصــة في الفئة العمرية بين ٦ و١٨ عامًا. شملت الدراســة ١٢٠ ولي أمر من مقاطعة لكناو في الهند. خلصــت الدراســة إلى أن هناك نقصًــا في الوعي لدى الوالدين بخصــوص حقوق

الأطفال في هذا القانون. وأكدت على ضرورة تعاون جميع الجهات المعنية، بما في ذلك صانعي السياسات والمسؤولين التعليميين، لتحقيق الهدف من التعليم المتكامل.

في عام ٢٠٢١، أجرت Majercikova و Lorencová دراسة في جمهورية سلوفاكيا لاستكشاف رؤية أولياء الأمور حول فكرة جعل التعليم قبل المرحلة المدرسية إلزاميًا. استندت الدراسة على استبيان أجري على ١٦٢ ولي أمر لأطفال في مدارس الحضانة، واحتوى الاستبيان على ٣٦ فقرة. أظهرت النتائج أن الأهل لا يرون أن هذا الإلزام سيؤثر بشكل كبير على حياتهم اليومية، لكنهم يؤمنون بفائدته لتقدم أطفالهم التعليمي في المستقبل. بشكل عام، كانت ردود أفعال الآباء متجهة نحو تقدير واعتراف بأهمية هذا التعليم الإلزامي في المراحل الأولية من حياة أطفاله

عند مراجعة الدراسات التي تناولت موضوع التعليم الإلزامي، نجد أن الغالبية العظمى منها ركزت نظرتها نحو التسرب المدرسي والعوامل المختلفة التي تؤدي إلى الابتعاد عن التعليم، سواء كانت نفسية، اجتماعية أو تربوية. كما اتجهت بعض هذه الدراسات، وخصوصاً العربية منها، إلى فحص الجانب التشريعي لإلزامية التعليم. وفي هذا السياق، نلاحظ أن هناك دراسة واحدة فقط ركزت على مستوى الوعي لدى أولياء الأمور بشأن هذه الإلزامية، بينما تناولت دراستان أخريان اتجاهات الأهالي نحو هذا المفهوم. وتظل القيمة المميزة للدراسة الحالية في تركيزها على الوعي بالتعليم الإلزامي وكذلك الاتجاهات نحوه من قبل أولياء الأمور، وحسب فهم الباحث، تعتبر هذه الدراسة الفريدة من نوعها في السياق العربي التي تطرقت لهذا الجانب بشكل موسع.

ثالثًا: الطريقة والإجراءات

٣-١ منهج الدراسة:

تُعتبَر هذه الدراسة دراسة تطبيقيّة تحليلية تهدف إلى وصف مستوى الوعي بإلزامية التعليم لدى أولياء الأمور في لواء عين الباشا في ضوء القانون الأردني واتجاهاتهم نحوها، تمّ استخدام المنهج الوصفي الذي يقوم على الدراسة الميدانية لجمع البيانات والمعلومات اللازمة لإتمام هذه الدراسة وتحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة، ومن ثم اختبار الفرضيات ومحاولة تفسيرها للوقوف على العلاقة بين متغيّراتها باستخدام البرنامج الإحصائي. (SPSS)

٣-٢ مجتمع الدراسة يتمثّل مجتمع الدراسة من جميع أولياء الأمور في لواء عين الباشا بالأردن، حيث كان عددهم غير محدد ويُعتبر مجتمع الدراسة غير معروف.

٣-٣ عينة الدراسة ووحدة التحليل:

تم تحديد العينة من خلال الاختيار العشوائي البسيط، حيث شملت (٨٤٢) ولي أمر من الذكور والإناث. يوضح الجدول (١) توزيع أفراد العينة استنادًا إلى الجنس، المستوى التعليمي، الدخل الشهري، ومكان الإقامة:

جدول (١)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس المستوى التعليمي والدخل الشهري ومكان السكن

المتغير	فئة المتغير	العدد
الجنس	ذكر	٤٢٧
	أنثى	٤١٥
المستوى التعليمي	ابتدائي فأقل	128
	ثانوية عامة	204
	بكالوريوس	330
	دراسات عليا	180
الدخل الشهري	اقل من٣٠٠ دينار	256
	٣٠٠-٦٠٠دينار	295

	أكثر من ٦٠٠دينار	291
مكان السكن	مدينة	٤٣٤
	قرية	٤٠٨
المجموع		٨٤٢

٣-٤ مصادر جمع البيانات: اعتمدت الدراسة على مصدرين وهما

١-المصادر الثانوية: هي البيانات التي تم الحصول عليها من المصادر المكتبية والمراجعة الأدبية للدراسات ذات الصلة بعنوان الدراسة وهو أثر استخدام المختبرات الافتراضية في تحصيل الطلاب في مادة العلوم في المدارس الحكومية والخاصة في الأردن وذلك لوضع الأسس العلمية والإطار النظري مثل: المراجع والمصادر المتعلقة بموضوع الدراسة والوثائق المتعلقة بالبيانات، المجلات والمؤلفات العربية والأجنبية المحكمة لتغطية الجانب النظري، المعلومات المتوافرة على الشبكة العنكبوتية (الإنترنت).

٢-المصادر الأولية: هي البيانات التي تم الحصول عليها من أداة الدراس، قام الباحث بوضع استبانة مبنية على الاطلاع الدقيق على المراجع التربوية ذات الصلة ودراسة الأبحاث السابقة المتعلقة بالموضوع. تتألف هذه الاستبانة من ثلاثة أقسام: القسم الأول يتناول المتغيرات الشخصية والديموغرافية للمشاركين. القسم الثاني يضم (١٤) فقرة تركز على دراسة مدى الوعي لدى الأفراد بإلزامية التعليم، في حين يتناول القسم الثالث الاتجاهات بخصوص إلزامية التعليم من خلال (١٢) فقرة. وبذلك، بلغ إجمالي الفقرات في الاستبانة (٢٦) فقرة.

كما استخدمت الدراسة مقياس ليكرت الخماسي في الاستبانة، حيث تراوحت القيمة بين (١ – ٥) والموضح في الجدول (٢)

الجدول (٢): درجات مقياس ليكرت الخماسي

درجة الموافقة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
القيمة الرقمية	**٥**	**٤**	**٣**	**٢**	**١**

تم حساب درجة الاهمية كالاتي: تم حسب طول الفقرة كما هو موضح بالجدول (٣)، وتم توضيح الفئات للثلاث للأهمية كمان هو موضح في الجدول (٤).

الجدول (٣) : حساب طول الفئة

طول الفئة	الحد الاعلى للدرجة – الحد الادنى للدرجة	=	٥-١	٠,٨
	عدد المستويات		٥	

الجدول (٤) : طول الفئة

الدرجة	الفئة
منخفضة بشدة	١,٨ – ٠,٨
منخفضة	٢,٦ – ١,٩

متوسطة	٢,٧ – ٣,٤
مرتفعة	٣,٥ – ٤,٢
مرتفعة بشدة	٤,٣ – ٥

٣–٥ صدق أداة الدراسة

- **صـــدق المحتوى**: وتمّ التحقق منه من خلال مرجعة الأدب النظري في الدراســـات الســـابقة والكتب والدوريات والمقالات المنشـــورة في المجلات المحكّمة، والرسائل العلميّة المنشورة على قواعد بيانات مكتبة الجامعة، والمعلومات المتوفرة على موقع الباحث العلمي.
- **الصـدق الظاهري**: تم التحقق من دلالات صـحتها من خلال مجموعة من الإجراءات. أولاً، تم استعراض الاستبانة بواسطة (٧) خبراء متخصـصـين من أعضـاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية ومن المختصـين في وزارة التربية والتعليم. تمّ مراعاة ملاحظاتهم وتوجيهاتهم بحذافيرها، ولم يتم الاسـتغناء عن أي من فقرات الاستبانة. تم تعديل الاستبانة بناءً على توجيهاتهم وبنسبة اتفاق بلغت(80%).

٣–٦ اساليب التحليل الإحصائي

للإجابة عن اسئلة الدراسة الثانية تم استخدام الإحصائيات التالية:

١. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للإجابة عن السؤالين الأول والثاني.
٢. تحليل التباين متعدد المتغيرات (MANOVA). ثم تحليل التباين الثنائي (Tow Way ANOVA) للإجابة عن السؤال الثالث.
٣. معامل ارتباط بيرسون ومعامل التحديد وتحليل الانحدار الخطي البسيط للإجابة عن السؤال الرابع.

٣–٧ ثبات أداة الدراسة:

حيث تم التحقق من دلالات ثبات الاستبيان باستخدام معادلة كرونباخ ألفا للاتساق الداخلي على ذات العينة الاستطلاعية (ن=٣٠)، وقد بلغ (٠,٩١).

٣–٨ التأكد من ملاءمة نموذج الدراسة

جدول (٥)

صدق البناء الداخلي للاستبانة بحساب معامل ارتباط بيرسون بين الدرجة على الفقرة والدرجة الفرعية على المجال الذي تنتمي اليه الفقرة (ن=٣٠)

الرقم	الفقرة	الرقم	الفقرة
الوعي		الاتجاه	
1	.660	1	.368
2	.665	2	.300
3	.618	3	.484
4	.614	4	.493

5	.544	5	.534
6	.565	6	.602
7	.454	7	.347
8	.600	8	.626
9	.583	9	.551
10	.467	10	.548
11	.328	11	.528
12	.629	12	.470
13	.598		
14	.551		

ظهر من جدول (٥) أن الاستبانة حققت مؤشرات صدق داخلي مقبولة، حيث كانت نسب معاملات الارتباط تتراوح بين-300) ..665)

عرض نتائج الدراسة ومناقشتها

٤-١ : نتائج المتوسطات والانحرافات المعيارية

تم الإجابة عن أسئلة الدراسة، على النحو الآتي:

نتائج السؤال الأول: نتائج السؤال الأول: ما هو مستوى الوعي بإلزامية التعليم لدى أولياء الأمور في لواء عين الباشا في ضوء القانون الأردني؟

للإجابة على السؤال الاول؛ تم تحليل المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والأهمية النسبية، ما مستوى الوعي بالزامية التعليم مستوى الوعي بإلزامية التعليم لدى أولياء الأمور في لواء عين الباشا في ضوء القانون الأردني، يقدم الجدول (٦) تفاصيل هذه النتائج:

جدول(٦)

نتائج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لمستوى الوعي بإلزامية التعليم لدى أولياء الأمور في لواء عين الباشا في ضوء القانون الأردني

الرتبة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
١	تتابع وزارة التربية حالات التسرب في مدارسها	3.73	.830	مرتفع

٢	جميع المعاهدات الدولية والمواثيق تقر الحق في التعليم	3.72	.96٠	مرتفع
٣	تقوم الحكومة بالإشراف على المدارس	3.68	.89٠	مرتفع
٤	يوجد نصوص قانونية تلزم الوالدين بإرسال أبنائهم إلى المدرسة في مرحلة التعليم الالزامي	3.67	.76٠	مرتفع
٥	تخضع المدارس الحكومية لرقابة وزارة التربية والتعليم في برامجها وتوجيهها	3.66	.91٠	مرتفع
٦	يؤثر الزامية التعليم إيجاباً على الدولة بكل مكوناتها ومؤسساتها	3.65	.83٠	مرتفع
٧	الزامية التعليم تشمل جميع الطلبة في المرحلة الأساسية	3.65	.93٠	مرتفع
٨	يؤثر التعليم الإلزامي على التنمية والتطور في مختلف الجوانب	3.63	.83٠	مرتفع
٩	تقوم الدولة بتأسيس المدارس لتعليم الأفراد بما يراعي الأحكام العامة المنصوص عليها في القانون	3.60	.85٠	مرتفع
١٠	يوجد قانون للتعليم الابتدائي ينص على مجانية التعليم الإلزامي للأردنيين في المدارس الحكومية	3.57	.95٠	مرتفع
١١	يتم تفعيل قانون إلزامية التعليم	3.56	.80٠	مرتفع
١٢	توفر الوزارة برامج التنمية المهنية المتخصصة لمعلمي الصفوف الأولى من التعليم الأساسي	3.54	.88	مرتفع
١٣	تشجع الدولة الوالدين على التحاق أبائهم في الصف الأول الأساسي	3.49	.87	مرتفع
١٤	أقوم بإرسال أبنائي إلى المدرسة في مرحلة التعليم الالزامي خوفاً من المساءلة القانونية.	3.43	.74	مرتفع
	الكلي	3.61	.58	مرتفع

نتائج السؤال الثاني: ما هو مستوى اتجاهات أولياء الأمور في لواء عين الباشا نحو إلزامية التعليم في ضوء القانون الأردني؟

للإجابة على السؤال الاول؛ تم تحليل المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والأهمية النسبية، ما مستوى **اتجاهات أولياء الأمور في لواء عين الباشا نحو إلزامية التعليم في ضوء القانون الأردني؟** يقدم الجدول (٧) تفاصيل هذه النتائج:

جدول (٧)

نتائج المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لمستوى اتجاهات أولياء الأمور في لواء عين الباشا نحو إلزامية التعليم في ضوء القانون الأردني

الرتبة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية
١	أرى ضرورة تفعيل نصوص قانونية تلزم الوالدين بإرسال أبنائهم إلى المدرسة في مرحلة التعليم الالزامي على أرض الواقع	٦3.8	.84	مرتفع
٢	أعتقد أن الزامية التعليم حق من حقوق الانسان والطفل	٤3.8	.84	مرتفع
٣	أعتقد أن الحق في التعليم حق مقدس	3.83	.84	مرتفع
٤	أرى أن الالتحاق بتجربة التعليم ما قبل المدرسي يقلل من خطر التسرب من المدرسة	١3.8	.90	مرتفع
٥	أرى أنه من حق الطالب أن يتلقى التعليم، حتى لو كانت الظروف المادية سيئة	3.80	١.9	مرتفع
٦	أرى بضرورة زيادة عدد سنوات التعليم الالزامي في المدارس الحكومية	٩3.7	.93	مرتفع
٧	أرى أنه لكل شخص الحق في التعليم	3.76	.86	مرتفع
٨	أرى أنه من حق الطالب أن يبقى في المدرسة لمدة عشر سنوات	3.73	.90	مرتفع
٩	أؤمن بضرورة تعليم الفتيات	3.71	.92	مرتفع
١٠	أرغب بشمول رياض الأطفال في إلزامية التعليم	3.51	.97	مرتفع
١١	أشعر أن مساعدة الطفل لأسرته في العمل أفضل من التحاقه بالمدرسة	٥٠3.	.82	مرتفع
١٢	أشعر بأن الزامية التعليم تتعارض مع حقوق الطفل	١3.4	.95	متوسط
	الكلي	3.71	.67	مرتفع

نتائج السؤال الثالث: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مستوى الوعي بإلزامية التعليم لدى أولياء الأمور في لواء عين الباشا في ضوء القانون الأردني واتجاهاتهم نحوه تعزى لمتغيرات (الجنس، المستوى التعليمي، الدخل الشهري، مكان السكن)؟

للإجابة عن السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية كما في الجدول (٨)

جدول (٨)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمستوى الوعي بإلزامية التعليم لدى أولياء الأمور في لواء عين الباشا في ضوء القانون الأردني واتجاهاتهم نحوه حسب متغيرات (الجنس، المستوى التعليمي، الدخل الشهري، مكان السكن)

المتغير	فئة المتغير		الوعي	الاتجاه
الجنس	ذكر	المتوسط الحسابي	3.6005	3.7063
		العدد	427	427
		الانحراف المعياري	.57230	.67761
	أنثى	المتوسط الحسابي	3.6272	3.7187
		العدد	415	415
		الانحراف المعياري	.59238	.66794
المستوى التعليمي	ابتدائي فأقل	المتوسط الحسابي	3.4241	3.5469
		العدد	128	128
		الانحراف المعياري	.66233	.66599
	ثانوية عامة	المتوسط الحسابي	3.5343	3.6356
		العدد	204	204
		الانحراف المعياري	.67765	.76007

	بكالوريوس	المتوسط الحسابي	3.6476	3.7288
		العدد	330	330
		الانحراف المعياري	.52244	.65107
	دراسات عليا	المتوسط الحسابي	3.7762	3.8870
		العدد	180	180
		الانحراف المعياري	.44350	.56421
الدخل	أقل من ٣٠٠دينار	المتوسط الحسابي	3.5926	3.7230
		العدد	256	256
		الانحراف المعياري	.60638	.70441
	٣٠٠-٦٠٠دينار	المتوسط الحسابي	3.6097	3.7249
		العدد	295	295
		الانحراف المعياري	.67524	.74552
	أكثر من ٦٠٠ دينار	المتوسط الحسابي	3.6362	3.6904
		العدد	291	291

		الانحراف المعياري	.44287	.55767
مكان السكن	مدينة	المتوسط الحسابي	3.6787	3.8022
		العدد	434	434
		الانحراف المعياري	.54854	.65150
	قرية	المتوسط الحسابي	3.5445	3.6168
		العدد	408	408
		الانحراف المعياري	.60886	.68203

يتضح من الجدول (٩) وجود فروق ملحوظة في المتوسطات الحسابية بخصوص الوعي بضرورة التعليم الملزم بين أولياء الأمور في لواء عين الباشا وفقا للقانون الأردني وتوجهاتهم إليه، مع مراعاة متغيرات مثل الجنس، المستوى التعليمي، الدخل الشهري، ومكان السكن. ولتحديد مدى دلالة هذه الاختلافات، تم استعمال تحليل التباين متعدد المتغيرات(MANOVA) ، والجدول (٤) يظهر نتائج هذا التحليل.

جدول (٩)

نتائج تحليل التباين متعدد المتغيرات (**MANOVA**) لمعرفة دلالة الفروق في الوعي بإلزامية التعليم لدى أولياء الأمور في لواء عين الباشا في ضوء القانون الأردني واتجاهاتهم نحوه تبعا لمتغيرات الجنس، المستوى التعليمي، الدخل الشهري، مكان السكن

الأثر	القيمة	قيمة(ف) المناظرة	مستوى الدلالة
الجنس Hotelling's Trace	.001	.238	.788
المستوى التعليمي Wilks' Lambda	.961	5.520	.000
الدخل الشهري Wilks' Lambda	.992	1.607	.170
مكان السكنHotelling's Trace	.018	7.565	.001

فحص البيانات المبينة في الجدول (٤)، يُظهر أنه لا يوجد فروق ذات أهمية إحصائية في مستوى الوعي بأهمية التعليم الإلزامي بين أولياء الأمور في لواء عين الباشا بناءً على الجنس والدخل الشهري في مستوى الثقة (٠,٠٥). وهذا يتضح من خلال القيم المحصلة لهوتلنج للجنس والدخل الشهري التي كانت (.٠٠٢، .٩٩٢) تباعًا، وكذلك من خلال قيم (ف) المرتبطة بهما التي سجلت (.٧١٩، .١٦٠٧) تباعًا، وأخيرًا من مستويات الدلالة التي سجلت (.٧٨٨، .١٧٠) على التوالي.

ومع ذلك، فإن البيانات تدل على وجود فروق مهمة إحصائياً نتيجة لمتغير مكان السكن، حيث كانت قيمة هوتلنج (.٠١٨) وقيمة (ف) هي (٧,٥٦٥) ومستوى الدلالة (.٠٠١). هذا يدل على تميز وعي أولياء الأمور الذين يعيشون في المناطق الحضرية. بالإضافة إلى ذلك، تبين وجود فروق ذات أهمية إحصائية بناءً على متغير المستوى التعليمي، حيث كانت قيمة ويلكس (Wilks' Lambda) هي (.٩٦١) وقيمة (ف) تقدر بـ (٥,٥٢٠) ومستوى دلالة بـ.(0.000) لتوضيح الفروق في كل من المتغيرين – الوعي والاتجاه – استنادًا إلى مستوى التعليم ومكان السكن، تم الرجوع إلى تحليل التباين ثنائي المتغيرات .(Two-Way ANOVA) هذه النتائج مُبينة بالتفصيل في الجدول(١٠)

جدول (١٠)

تحليل التباين الثنائي (Tow Way ANOVA) لدلالة الفروق في الوعي بإلزامية التعليم لدى أولياء الأمور في لواء عين الباشا في ضوء القانون الأردني واتجاهاتهم تبعاً للمستوى التعليمي ومكان السكن

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة(ف)	الدلالة
الوعي	المستوى التعليمي	10.384	3	3.461	10.699	.000
	مكان السكن	3.157	1	3.157	9.757	.002
	الخطأ	270.781	837	.324		
	الكلي المصحح	284.956	841			
الاتجاه	المستوى التعليمي	9.689	3	3.230	7.438	.000
	مكان السكن	6.630	1	6.630	15.269	.000
	الخطأ	363.419	837	.434		
	الكلي المصحح	380.337	841			

يلاحظ من خلال الجدول (١٠)، أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بالنسبة لكل من الوعي والاتجاه تجاه إلزامية التعليم، وهذه الفروق تعود إلى متغير مكان السكن، حيث سجلت قيم (ف) قيمتين وهما (٩,٧٥٧، ١٥,٢٦٩) بالنسبة للوعي والاتجاه على التوالي. أيضًا، هناك فروق ملحوظة ترجع لمتغير المستوى التعليمي، حيث وصلت قيم (ف) إلى (١٠,٦٩٩، ٧,٤٣٨) للوعي والاتجاه على التوالي. لتوضيح الاتجاه الذي تسلكه هذه الفروق بالاعتماد على متغير المستوى التعليمي، تم الاعتماد على اختبار (شافيه) للمقارنات المتعددة، وتُظهر نتائج هذا الاختبار في الجدول (11).

جدول (11)

نتائج اختبار (شافيه) للمقارنات البعدية لاتجاه الفروق في في الوعي بإلزامية التعليم لدى أولياء الأمور في لواء عين الباشا في ضوء القانون الأردني واتجاهاتهم تبعاً للمستوى التعليمي والدخل

المتغير	المستوى (أ)	المستوى (ب)	الفرق بين المتوسطين	الدلالة
الوعي	ابتدائي فأقل	ثانوية عامة	-.1102	.400
		بكالوريوس	-.2235*	.003
		دراسات عليا	-.3521*	.000
	ثانوية عامة	بكالوريوس	-.1133	.172
		دراسات عليا	-.2419*	.001
	بكالوريوس	دراسات عليا	-.1286	.115
الاتجاه	ابتدائي فأقل	ثانوية عامة	-.0887	.699
		بكالوريوس	-.1819	.072
		دراسات عليا	-.3402*	.000
	ثانوية عامة	بكالوريوس	-.0932	.472
		دراسات عليا	-.2514*	.003
	بكالوريوس	دراسات عليا	-.1582	.082

من خلال الجدول (١١)، يتضح أن هناك فروق واضحة في مستوى الوعي بإلزامية التعليم بين الأشخاص ذوي المؤهلات المختلفة. فالذين يمتلكون مؤهلات عليا مثل البكالوريوس والدراسات العليا يظهرون وعيًا أكبر مقارنةً بأولئك الذين لديهم مؤهلات أقل. وقد يكون ذلك نتيجة للتأثير الإيجابي الذي يحدثه التعليم في تشكيل وتوجيه الأفراد، فالأشخاص ذوي المستويات التعليمية العليا يكونون أكثر إلمامًا بأهمية التعليم، مما يعزز من وعيهم واتجاهاتهم نحو الالتزام بالتعليم.

و أظهرت النتائج أن أولياء الأمور في لواء عين الباشا ذكورا أو إناثا ، يتشاركون في نفس المستوى من الوعي بالإلزامية التعليمية وفقًا للقانون الأردني. قد تكون نتيجة للمعاملة المتساوية التي يقدمها القانون الأردني للجنسين فيما يتعلق بتحقيق فرص التعليم.

كما أوضحت النتائج أن هناك استقرار في مدى الوعي لأولياء الأمور في لواء عين الباشا بشأن إلزامية التعليم وفقًا للقانون الأردني وتوجهاتهم إليه، دون أن يتأثر هذا الوعي بفارق الدخل الشهري. وقد يكون السبب وراء ذلك هو الإيمان الراسخ بأن التقدير للتعليم وفهم قيمته لا يتأثر بالحالة المالية. فأولئك الذين يمتلكون دخلاً محدودًا ينظرون إلى التعليم باعتباره الطريق الأمثل لتحقيق النجاح والحصول على فرصة عمل جيدة، بينما يعتبر الأشخاص ذوي الدخل العالي التعليم أساسًا لمستقبل الفرد الواعد.

نتائج السؤال الرابع: هل توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين الوعي بإلزامية التعليم لدى أولياء الأمور في لواء عين الباشا في ضوء القانون الأردني واتجاهاتهم نحوه؟

تم استخدام تقنية التحليل التباين لقياس مدى تأثير وعي أولياء الأمور في لواء عين الباشا بخصوص الالتزام بالتعليم وفقاً للقانون الأردني، وكذلك لتقييم اتجاهاتهم تجاه هذا الإلزام. هذا التحليل يتم على أساس مربع معامل الارتباط، الذي يُعبر عن مدى قوة واتجاه العلاقة بين المتغيرين. النتائج والمؤشرات الإحصائية المستخرجة من هذا التحليل تظهر بوضوح في الجدول (١٢):

جدول (١٢)

تحليل التباين للانحدار الخاص بمربع معامل الارتباط الدال على العلاقة بين الوعي بإلزامية التعليم لدى أولياء الأمور في لواء عين الباشا في ضوء القانون الأردني واتجاهاتهم نحوه

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	ف	الدلالة	معامل الارتباط	معامل التحديد
الانحدار	248.269	1	248.269	1579.074	.000	.808	.653
الخطأ	132.068	840	.157				
الكلي	380.337	841					

من خلال الاطلاع على الجدول (١٢)، نلاحظ أن هناك تأثير ذو دلالة إحصائية بين مدى وعي أولياء الأمور في لواء عين الباشا بإلزامية التعليم وفقًا للقانون الأردني وبين اتجاهاتهم تجاه هذا الإلزام. تظهر النتائج وجود علاقة إيجابية قوية بين المتغيرين، مع معامل ارتباط قوي يبلغ قيمته (٠,٨٠٨)، وهو ما يُعتبر دليلًا قويًا على وجود تأثير متبادل بين الوعي والاتجاه الإيجابي نحو الإلزامية. وتشير قيمة (ف) المرتفعة، والتي بلغت (١٥٧٩,٠٧٩)، إلى دلالة إحصائية متنامية. وقد فسر الوعي حول إلزامية التعليم ما نسبته ٦٥,٣٪ من التباين في اتجاهات أولياء الأمور نحو هذا الإلزام وفقًا للقانون الأردني. هذا يُظهر أن الوعي المعزز بإلزامية التعليم يترجم إلى تحسن في اتجاهات ولي الأمر نحو هذا الإلزام. وقد يكون السبب وراء ذلك هو الإدراك المتزايد لأهمية التعليم وفهم القوانين المحلية والآثار المرتبطة بالتعليم، الأمر الذي يُحفز أولياء الأمور على تشجيع أبنائهم على استكمال تعليمهم.

٤-٢ مناقشة نتائج الدراسة والتوصيات

أولا: مناقشة النتائج:

من خلال العرض المسبق، يمكن استعراض مناقشة النتائج مرتبة وفقاً لمتغيرات الدراسة على النحو التالي:

١. أظهرت الدراسة أن **مستوى الوعي بإلزامية التعليم لدى أولياء الأمور في لواء عين الباشا في ضوء القانون الأردني**يمتلك درجة مرتفعة من الموافقة حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (٣,٦١). وهذا يشير إلى تصوّر وإدراك عينة الدراسة لأهمية **مستوى الوعي بإلزامية التعليم لدى أولياء الأمور في لواء عين الباشا في ضوء القانون الأردني** ، ويظهر ذلك من خلال ان جميع المعاهدات الدولية والمواثيق تقر الحق في التعليم، حيث تقوم الحكومة بالإشراف على المدارس، كما يوجد نصوص قانونية تلزم الوالدين بإرسال أبنائهم إلى المدرسة في مرحلة التعليم الالزامي، حيث تخضع المدارس الحكومية لرقابة وزارة التربية والتعليم في برامجها وتوجيهها

يتبين من نتائج الدارسة ان اهم فقرات **مستوى الوعي بإلزامية التعليم لدى أولياء الأمور في لواء عين الباشا في ضوء القانون الأردني** كانت " تتابع وزارة التربية حالات التسرب في مدارسها " بوسط حسابي (٣,٧٣) وأدنى النسب الفقرة(١٤) بمتوسط حسابي (٤,٤٣) وتشير الى ""أقوم بإرسال أبنائي إلى المدرسة في مرحلة التعليم الإلزامي دون الخوف من المساءلة القانونية " بعدد فقرات كلي (١٤) فقرات ومتوسط حسابي كلي (٣,٦١).

حيث يمكن تفسير المستوى المتوسط للوعي حول إلزامية التعليم لدى أولياء الأمور في لواء عين الباشا بأن هناك نقص في جهود التوعية من قبل الهيئات المعنية، مثل وزارة التربية ووسائل الإعلام المتنوعة. هذه الهيئات قد لا تكن قوية بما فيه الكفاية في تسليط الضوء على أهمية التعليم في السنوات الأولى من حياة الطفل أو في التأكيد على الحاجة الماسة لإرسال الأطفال إلى المدارس. ذلك يمكن أن يعود أيضًا إلى النظام القانوني الأردني الذي قد لا يوفر عقوبات صارمة للوالدين الذين يتجاهلون إلزامية التعليم لأطفالهم في المراحل الأساسية.

إضـــافة إلى ذلك، ربما يكون لديهم قلة الوعي بأن التعليم هو حق أســـاســـي للطفل، و الذي أكدته مجموعة من المواثيق والمعاهدات الدولية والإقليمية. هذه المستندات تتضمن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، بالإضافة إلى المصادر الأخرى للقانون الدولي وحقوق الإنسان.

وجاءت الفقرة التاسعة التي تتحدث عن متابعة وزارة التربية لحالات التسرب المدرسي في مقدمة الفقرات وذلك بسبب جهود الوزارة في رصد ومتابعة تلك الحالات وتواصلها مع أولياء الأمور من خلال المديريات والإدارات المدرسية. بينما جاءت الفقرة الثالثة عشرة المتعلقة بإرسال الأولياء لأبنائهم إلى المدارس خوفًا من المساءلة القانونية في النهاية، وهذا قد يعود لعدم وجود عقوبات قانونية في القانون الأردني بالنسبة للأولياء الذين لا يرسلون أطفالهم إلى المدارس.

وتتفق هذه النتائج تكون جزئيًا مع ما توصـــلت إليه دراســـة Rastogi في عام ٢٠٢٠، حيث أظهرت أن الوعي لدى الوالدين حول حق الأطفال في التعليم المجاني والإلزامي يعد منخفضًا.

٢. أظهرت الدراسة أن مستوى اتجاهات أولياء الأمور في لواء عين الباشا نحو إلزامية التعليم في ضوء القانون الأردني يمتلك درجة مرتفعة من الموافقة حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (٣,٧١). وهذا يشير إلى تصوّر وإدراك عينة الدراسة لمستوى اتجاهات أولياء الأمور في لواء عين الباشا نحو إلزامية التعليم في ضوء القانون الأردني ، ويظهر ذلك من خلال أن الزامية التعليم حق من حقوق الانســـان والطفل، كما ان الحق في التعليم هو حق مقدس، حيث أن الالتحاق بتجربة التعليم ما قبل المدرسي يقلل من خطر التسرب من المدرسة، وأنه من حق الطالب أن يتلقى التعليم، حتى لو كانت الظروف المادية سيئة.

يتبين من نتائج الدراسة ان اهم فقرات مستوى اتجاهات أولياء الأمور في لواء عين الباشا نحو إلزامية التعليم في ضوء القانون الأردني كانت " أرى ضرورة تفعيل نصوص قانونية تلزم الوالدين بإرسال أبنائهم إلى المدرسة في مرحلة التعليم الإلزامي " بوسط حسابي (٣,٨٦) وادنى النسب الفقرة(١٢) بمتوسط حسابي (٣,٤١) وتشير الى " أشعر بأن الزامية التعليم تتعارض مع حقوق الطفل" بعدد فقرات كلي (١٢) فقرات ومتوسط حسابي كلي (٣,٧١).

حيث يمكن تفسـير هذا الاتجاه القوي نحو دعم إلزامية التعليم إلى وعي أولياء الأمور بفوائد التعليم وكيف يسـهم في تمكين الأطفال من معرفة وفهم حقوقهم الأساسية. فبدون التعليم الملائم، قد يصعب على الأطفال تمييز حقوقهم والدفاع عنها. كما أن التعليم يسمح للأفراد بتكوين رؤية مستقلة وفهم أعمق للقضايا التي تؤثر فيهم، سواء كانت دينية أو فكرية. وهذا يجعل من التعليم حقًا فريدًا يجمع بين الجانبين العام والخاص، ويشدد على أهمية رصد وتقييم مؤشرات الحق في التعليم باستمرار، بما يتناسب مع التوجهات الشخصية والاحتياجات العامة.

تتفق هذه النتائج مع ما ورد في دراسة(Majercikova & Lorencová, 2020) ، حيث أشارت إلى أن كثيرًا من أولياء الأمور يعتقدون أن فترة التعليم الإلزامي قبل الانتقال إلى المدرسة الابتدائية تضع أطفالهم على الطريق الصحيح نحو مسار تعليمي ناجح في المستقبل، ولديهم توجهات إيجابية نحو هذه الفكرة. أما دراسـة (Jessie, 2005) فقد أظهرت أن الآباء يدعمون بقوة فكرة التعليم الإلزامي للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصـة. ولم تقتصـر مخاوفهم على عمرهم فهناك عوامل أخرى مثل حالتهم الخاصة و التكاليف المرتفعة المتعلقة بالنقل والانتظار في قوائم طويلة تؤثر أيضًا في توجهاتهم.

ثانيا: النتائج

توصّلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج وهي:

– وزارة التربية تتابع حالات التســـرب في مدارســـها حيث أن جميع المعاهدات الدولية والمواثيق تقر الحق في التعليم وبالتالي تقوم الحكومة بالإشـــراف على المدارس.

– تخضـع المدارس الحكومية لرقابة وزارة التربية والتعليم في برامجها وتوجيهها، حيث يؤثر الزامية التعليم إيجاباً على الدولة بكل مكوناتها ومؤسـســاتها كما أنها تشمل جميع الطلبة في المرحلة الأساسية

– يؤثر التعليم الإلزامي على التنمية والتطور في مختلف الجوانب، حيث تقوم الدولة بتأسيس المدارس لتعليم الأفراد بما يراعي الأحكام العامة المنصوص عليها في القانون، حيث يوجد قانون للتعليم الابتدائي ينص على مجانية التعليم الإلزامي للأردنيين في المدارس الحكومية

– يلزم تفعيل نصوص قانونية الوالدين بإرسال أبنائهم إلى المدرسة في مرحلة التعليم الالزامي على أرض الواقع، كما أعتقد أن الزامية التعليم حق من حقوق الانسان والطفل، حيث أن الحق في التعليم حق مقدس

– الالتحاق بتجربة التعليم ما قبل المدرسي يقلل من خطر التسرب من المدرسة، حيث أنه من حق الطالب أن يتلقى التعليم، حتى لو كانت الظروف المادية سيئة، حيث يجب زيادة عدد سنوات التعليم الالزامي في المدارس الحكومية

– لكل شخص الحق في التعليم وحق الطالب أن يبقى في المدرسة لمدة عشر سنوات كما أؤمن بضرورة تعليم الفتيات

ثالثا: الخاتمة

هدفت الدراسة إلى بيان مستوى الوعي بإلزامية التعليم لدى أولياء الأمور في لواء عين الباشا في ضوء القانون الأردني واتجاهاتهم نحوها ، حيث توصلت النتائج إلى أن وزارة التربية تتابع حالات التسرب في مدارسها حيث أن جميع المعاهدات الدولية والمواثيق تقر الحق في التعليم وبالتالي تقوم الحكومة بالإشراف على المدارس، كما تخضـــع المدارس الحكومية لرقابة وزارة التربية والتعليم في برامجها وتوجيهها ، حيث يؤثر الزامية التعليم إيجاباً على الدولة بكل مكوناتها ومؤسساتها كما أنها تشمل جميع الطلبة في المرحلة الأساسية

التوصيات

نظرًا للنتائج التي تم التوصل إليها، نقترح التوصيات التالية:

١. زيادة الوعي في المجتمع بشأن مشكلة التسرب المدرسي وأثرها، من خلال إطلاق حملات توعية للطلاب وأولياء الأمور حول التداعيات المحتملة لهذه المشكلة.
٢. تطوير استراتيجيات تنفيذية تمكن الوزارة من فرض التعليم الإلزامي بكفاءة.
٣. تمكين مديري المدارس من التعاون المباشر مع قطاعات مثل التنمية الاجتماعية أو المؤسسات المتخصصة في حماية الطفل لمتابعة الطلبة المتسربين.
٤. وضـع نظام عقوبات متدرج لولي الأمر، يبدأ بتحذير رسمي من المدرسـة ويمكن أن يصـل إلى فرض غرامات مالية للحد من التسـرب المدرسي.
٥. توسيع نطاق التعليم الإلزامي ليشمل جميع الطلاب في المملكة، خاصةً في ظل استقبال الأردن لعدد كبير من اللاجئين مؤخرًا.
٦. إلغاء العقوبات المتعلقة بفصل أو إخراج الطلبة من مرحلة التعليم الإلزامي، لأنها تعارض حقهم في الحصول على التعليم.
٧. تعزيز التدابير القانونية ضد الأسر التي تعوق الطلبة عن حقهم في التعليم، وذلك خصوصًا في فترة التعليم الإلزامي.
٨. تنظيم دراسات إضافية تركز على متغيرات مختلفة مثل العمر، عدد أفراد الأسرة، والوضع الاجتماعي.
٩. التوسع في الدراسات المماثلة لتشمل مناطق وفئات مختلفة مثل المعلمين والمدراء.

المراجع

أولا: المراجع العربية

أبوعسكر، محمد (٢٠٠٩). *دور الادارة المدرسية في مدارس البنات الثانوية في مواجهة ظاهرة التسرب الدراسي بمحافظات غزة وسبل تفعيلها*. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية بغزة.

أحاندو، سيسي(٢٠١٧). العوامل المؤدية الى ظاهرة التسرب الدراسي لدى تلميذات الحلقة الأولى من التعليم الأساسي في مدارس كوت ديفوار، *مجلة العلوم النفسية والتربوية*، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، ٥(٢): ١٠٢-١٢١.

بوطبال، سعد، وغليزان، فاطيمة (٢٠١٩). العوامل النفسية الاجتماعية والتربوية لانقطاع المدرسي لدى المتعلمين في مرحلة التعليم الالزامي بالجزائر، *مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية*، (٢٩)، ٣٩ -٥٦

الأحمدي، عبد الله (٢٠١٩). قيم المواطنة في سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية، مجلة كلية التربية، ٧٣(١)، ٣٠٦-٣٥٠.

الانصاري، رفيدة (٢٠١٦). رؤية مقترحة لتفعيل تقنيات التعليم .مدخل لمعالجة مشكلتي الغباب والتسرب المدرسي، *المجلة العربية لدراسات وبحوث العلوم التربوية والإنسانية*، ٢ (٥)، ١٤٥ – ١٦٨.

الحربي، سعود (٢٠١٩). *السياسة التعليمية ودورها في تحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ رؤية تحليلية*. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الكويت.

الحسبان،عبد (٢٠١٢).حق التعليم في النظم الدستورية المعاصرة دراسة تحليلية مقارنة، *مجلة دراسات(علوم الشريعة والقانون)*، ٣٩(١): ٣٦٣-٣٨٦.

الخطيب ، سعدي (٢٠١١). *حقوق الإنسان وضمانتها الدستورية في اثنتين وعشرين دولة عربية (دراسة مقارنة)*. ط1، منشورات الحلبي الحقوقية بيروت، ص76.

الخفاجي، أحمد (٢٠١٤). حق الطفل في التعليم في النظم الدستورية المعاصرة، دراسة تحليلية مقارنة، *مجلة جامعة بابل*، ٢٢(٢): ٤٦٤-٤٨٥.

العساف، شذى (٢٠١٨.) *إلزامية التعليم بين التشريع الأردني والمعايير الدولية*، *مجلة المنارة للبحوث والدراسات*، ٢٥(١): ٢٢٥-٣١٠.

العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، *الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية*، العدد (4764).

عون، وفاء. (2015). تصور مقترح لتطوير سياسة الزامية التعليم في المملكة العربية السعودية في ضوء تجارب بعض دول اعلام المتقدم والعالم الثالث "دراسة تحليلية/مقارنة". *المجلة العربية للدراسات التربوية والاجتماعية*، (٦)، ١٤٥ – ١٦٤.

قانون التربية والتعليم رقم (٣) لسنة 1994 وتعديلاته.

المراجع الأجنبية

Ahanhanzo, J., Odushin, D. E., & Bibi-Adelakoun, A. (2006). Building a vision for education in Benin. *Prospects: Quarterly Review of Comparative Education*, 35(36), 9-21.

Ioana, M. I., Anda, M. I., Cornelia, P., & Mariana, C. R. (2015). School dropout: A social problem in Romania. Procedia - *Social and Behavioral Sciences,* 182(64), 623-628.

Jessie, E. (2005). Parents' views on compulsory education of children with special needs in Singapore. *17th Asian Conference on Mental Retardation, Yogyakarta, Indonesia*, 19 - 23

Majercikova, J. & Lorencová, S.(2021)The Attitudes of Parents towards the Introduction of Compulsory Pre-School Education in Slovakia. *Acta Educationis Generalis,* 11(3),105-124.

Oumarou, H., & Namata, I. (2006). Basic Education Awareness Campaign Conducted in Niger with Trade Unions, Parents' Representatives and Political Authorities at Various Levels. *Prospects: Quarterly Review of Comparative Education*, 36(1), 83-96.

Rastogi, S. K. (2020). Raising parents ' awareness of the provisions of the right of children to free and compulsory education of their children with special needs law in inclusive classrooms. *International Journal of innovative social sciences and Humanities Research* , 7 (1), 20-26.

UNESCO, Wasted Opportunities: When Schools Fail Repetition and drop-out in primary schools ,Education for All, Status and Trends. 1998.

ثالثا: المواقع الالكترونية

1. https://basiceducation.uobabylon.edu.iq
2. https://jordanianlaw.com
3. https://www.wikiwand.com/